بالعالم العربي تدعم من تلك السمة، مثل الثقافة السياسية السائدة في العالم العربي وطبيعة التكوينات الطائفية والقبلية، الخ.

واذا كان من المتصور، في بعض الحالات، ان بعض السياسات او القرارات السياسية يمكن ان تتسم بقدر عال من الكفاءة والفاعلية حتى مع ضعف أو انعدام المؤسسات السياسية، خاصة في وجود شخصية كارزمية، مثلاً، في ميدان يتسم بتعاظم دور الفرد فيه، أي ميدان السياسة الخارجية، فان ذلك يكون استثناء يؤكد القاعدة ولا ينفيها. والقاعدة هي زيادة احتمال كفاءة وفاعلية السياسات والقرارات مع زيادة درجة مؤسسية النظام. على ان الوضع في العالم العربي مخالف لتلك القاعدة. وقد خلصت دراسة هامة للسياسة الخارجية لمصر، في عهد عبدالناصر، الى انه «في غيبة المؤسسات، اصبح عبدالناصر هو الصانع الرئيس، ان لم يكن الوحيد، لقرارات السياسة الخارجية»(١٥).

وفي الواقع، وعلى الرغم من ان الرئيس السادات كان اكثر من تحدث عن «دولة المؤسسات»، فان الطابع الفردي اللامؤسسي للحكم ظل هو السائد في مصر.

ليس غريباً، اذاً، ان اكثر القرارات سلبية في تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي، انما تمت على نحو مغرق في الفردية، بلا اي مشاركة او اعداد مؤسساتي. وابرز هذه القرارات اثنان، وهما قرارا ازمة أيار (مايو) ١٩٦٧ في عهد عبدالناصر التي هيأت لهزيمة الخامس من حزيران (يونيو) ثم قرار زيارة القدس بعد ذلك بعشرة اعوام ـ العام ١٩٧٧ ـ في عهد الرئيس السادات. واذا كان ذلك هو الوضع في مصر، اكثر البلاد العربية مؤسساتية، فان الوضع لا يختلف في البلاد العربية الاخرى.

اخيراً، ان انعدام المؤسسية يسهم، مع غيره من مظاهر التخلف السياسي، في تفسير كثير من ملامح سياسات الانظمة العربية تجاه الكيان الصهيوني، مثل الافتقاد للتخطيط، والوقوف على ردود الافعال وليس الافعال، والقصور في مخاطبة الرأي العام، سواء على المستوى العالمي أو داخل الدول المساندة لاسرائيل.

---

(١) ماركس وانجلز، **المؤلفات**، المجلد ١١، ص ٥٥١، نقلاً عن تيوشكيفيتش، «الماركسية اللينينية وقضايا الحرب والجيش»، موسكو: دار التقدم، ١٩٧٤، ص ٣١.

(٢) حمزة علوي، «الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار: باكستان، بنغلادش»، **نيو ليفت ريفيو**، الرقم ٧٤، تموز/آب (يوليو/أغسطس) ١٩٧٢ (بالانكليزية).

(٣) د. سمعان بطرس فرج الله، **العلاقات السياية الدولية في القرن العشرين**، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٩، ص ٣١٧.

(٤) د. خيرية قاسمية، «فلسطين في سياسات البلاد العربية ١٩٢٠ ـ ١٩٤٨»، **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ٢١، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، ص ٢٤.

(٥) مهدي عبدالهادي، **المسألة الفلسطينية ومشاريع التسوية السياسية، ١٩٣٤ ـ ١٩٧٤**، صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٧٥، ص ١٨٢.

(٦) سميح شبيب، «مقدمات المصادر الرسمية للشخصية الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٢٩ ـ ١٣١، آب ـ تشرين الأول (أغسطس ـ أكتوبر) ١٩٨٢، ص ٨١.

(٧) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣، ص ٥٨ .